

وزارة الصناعة والتجارة الخارجية

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ٥٢ لسنة ٢٠١٢ «بالتفويض»

باعتتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية محافظة المنوفية

والسوق التابع لها للعام المالى ٢٠١١

مدير عام شئون الغرف التجارية المفوضة فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ وتعديلاته

بشأن الغرف التجارية ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠١١ الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٩٤٧ لسنة ٢٠٠٦ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

واللائحة المالية والهيكل التنظيمى للغرفة ولائحة بدل السفر والانتقال لرئيس وأعضاء

مجلس إدارة الغرفة ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٨٧٠ لسنة ٢٠١٢ بشأن التفويض فى بعض الاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة المنوفية جلسة ٢٠١٢/٣/٢٠

باعتتماد الحساب الختامى للغرفة والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠١١ ؛

وعلى مذكرة إدارة الختاميات المؤرخة ٢٠١٢/١١/١ ؛

قرر:

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة المنوفية والسوق التابع لها

عن العام المالى ٢٠١١ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق معاً مبلغ ٣٨,٣٨٤٥١٤ ج

(فقط ثلاثة ملايين ومائتان وأربعة وسبعون ألفاً وخمسمائة وأربعة عشر جنيهاً

وثمانية وثلاثون قرشاً لا غير) ، وبلغت جملة المصروفات للغرفة والسوق معاً مبلغ ١٦٤١٧٢٣,٨٥ ج (فقط مليون وستمائة وواحد وأربعون ألفاً وسبعمائة وثلاثة وعشرون جنيهاً وخمسة وثمانون قرشاً لا غير) ، وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ١٦٣٢٧٩٠,٥٣ ج (فقط مليون وستمائة واثنان وثلاثون ألفاً وسبعمائة وتسعون جنيهاً وثلاثة وخمسون قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطي العام الذي بلغ في ٢٠١١/١٢/٣١ مبلغ ١٢٢٠٩٨٦٠,٤٢ ج (فقط اثنا عشر مليوناً ومائتان وتسعة آلاف وثمانمائة وستون جنيهاً واثنان وأربعون قرشاً لا غير) .

مادة ٢ - يُنشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً في ٢٨/١١/٢٠١٢

المفوضة في بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

١ / آمال السلاموني